

## جيوب إخوانية تتستر خلف العمالة المصرية في الكويت

من خضوع المتهمين للتحقيق داخل الكويت أولاً. وبدأت دول عربية وأجنبية تفكر في إجراء تعديلات على موافقها، وتسعى نحو شراكات أمنية وقضائية، على غرار مصر والسعودية والإمارات والبحرين، في ما يتعلق بملف الإخوان. ويقول مراقبون إن التعاون الأمني والمعلوماتي والمخابراتي بين الدول العربية، "كفيل يتبع الحلقا الإخوانية التي تتحرك بين الكويت وقطر وتركيا، ويقلل من المخاطر التي تكمن وراء التحركات المريبة والمستمرة، في ظل احتضان البلدين الأخيرين رؤوسا فاعلة في التنظيم الدولي للإخوان".

ووضعت بعض التحولات السياسية المشروع الإخواني في مازق، فالخاليا الكامنة التي كانت تدبر محافظ مالية وتربي الكوادر الشبابية وترعاها لتقوم بمهام بعيدة عن ممارسة العنف المباشر بدأت تظهر للنور، وقدمت الخلية الكويتية أول إثبات مالي وملمس حول ارتباط الإخوان مع خلايا تابعة للقاعدة، بما يدفع نحو المزيد من التنسيق الأمني بين مصر والكويت.

ويتجاوز التعاون بين البلدين تسليم قوائم المتهمين بالإرهاب، لأن أجهزة الأمن المصرية لديها وفرة من الوثائق التي تكشف مخططات الإخوان وتنظيمهم الدولي في الكويت، والتامر على العائلة الحاكمة، وهي الدولة "المركز"، التي وصف مصدر خاص لـ"العرب"، التي شهدت الإعداد للكثير من مخططات الجماعة قبل توليها الحكم في مصر لمدة عام.



عابد المتاع

أنصار الإخوان قابلوا تسليم خلية إرهابية لمصر بحفظ

وشهدت السنوات الأخيرة فرار الكثير من عناصر الإخوان إلى الكويت، بينهم متهومون في أعمال عنف أو مطلوبون في قضايا جنائية، بحكم أن الجماعة هناك لديها حضور سياسي شرعي واستقرار اجتماعي ونفوذ عائلي في مؤسسات مهمة، مثل الأوقاف والجمعيات الخيرية التي يمكن عبرها الإنفاق عليهم. وتنبهت السلطات الكويتية إلى خطورة تغلغل الإخوان في بعض المؤسسات الرسمية، وبدأت في اتخاذ خطوات نحو تقليص نفوذهم تدريجياً، وظهر ذلك في بيان الكشف عن الشبكة الإرهابية، وأكدت فيه أجهزة الأمن أنها "لن تتهاون مع من ثبتت تعاونه مع عناصر الخلية الإخوانية".

ويرى متابعون أن الحكومة تعتبر الشرائع الكويتية طرفاً ضرورياً في تقليص نفوذ الإخوان، فمع إسقاط عضوية نائبين لهم في البرلمان، وليد الطبطبائي وجمعان الحريش، في القضية المعروفة إعلامياً باقتحام مجلس الأمة الكويتي رفض الناخبون إعادة انتخاب مرشحي تحالف الإخوان المسلمين والسلفيين على ذات المقعد.

القاهرة - بدأت السلطات الكويتية تضيق الخناق على حلقا إخوانية معقدة، وتوسع دوائر تحقيقاتها بشأن علاقة عناصرها بالتنظيم الدولي للإخوان، بناء على بيانات تلقته من القاهرة حول كوادر إخوانية تتحرك في المنطقة انطلاقاً من الكويت.

وطغت بعض الشواهد الأمنية على زيارة رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، التي بدأت الأحد للقاهرة ولمدة ثلاثة أيام، وجعلت بعدها الاقتصادي المعلن يتراجع أمام تدفق معلوماتي يتعلق بالنشاط المحووظ لجماعة الإخوان.

وكشفت مصادر أمنية لـ"العرب" أن السلطات الكويتية "لا تزال منخرطة في جمع المعلومات حول إمكانية وجود ارتباطات غير قانونية مشابهة للشبكة الإرهابية التي القى القبض على عناصرها في يوليو وسبتمبر، وتتبنى الجهود والإجراءات التي تضمن السلامة في الداخل، كي تصبح الساحة نظيفة من أي تهديدات، وهذه محطة أكثر أهمية".

وأضافت المصادر أن هناك تعديلاً في مواقف الكثير من الدول التي تحولت إلى ملاذ للإخوان طوال عقود مضت، وكانت السلطات المصرية تلاحقهم لتورطهم في أعمال إرهابية.

وذابت عناصر كثيرة تنتمي إلى جماعة الإخوان وسط أعداد كبيرة من المصريين العاملين بالكويت بصفة غير شرعية، ما وضع ملف العمالة الشائك ضمن أولويات زيارة رئيس الوزراء الكويتي للقاهرة، وتنظيمه لتلقيته من الجيوب الإخوانية.

وأوضح الباحث الكويتي، عابد المتاع، لـ"العرب" أن السلطات الكويتية تدعم الاستقرار الأمني للجيران، وترى "أن القوى الإرهابية التي تعمل على زعزعة الاستقرار لا تخدم هدفاً وطنياً، ومن الضروري ملاحقتها وإبعادها وتسليمها للجهات التي تطلبها".

ولفت إلى أن بعض أنصار الإخوان قابلوا التعاون الأمني وتسليم خلية إرهابية لمصر بحفظ، لكن الحكومة ومعها أغلبية المواطنين، يؤكدون أن بلادهم دولة قانون تحترم تعاقدها مع الدول الأخرى، ويؤيدون مواجهة الإرهاب بحسم ومساعدة الدول الصديقة، ومفتنعون بأن من يأتي للعمل يجب عليه ألا يجتسر نفسه في ممارسات غير قانونية.

وأكد عضو المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف، التابع لرئاسة الجمهورية في مصر، خالد عكاشة، أن السلطات الأمنية الكويتية لم تسلم الخلية الإرهابية على سبيل الجمالة، وجاءت الخطوة بعد تيقنهما من خلال استجواب أعضائها، ومراجعة المطالبات المصرية بما قدمته السلطات المحلية من أدلة تثبت الجرائم التي تورطوا فيها.

وأشار لـ"العرب" إلى أن الكويت تعاملت مع الأمر باحترافية، وأثبتت أنها دولة تحترم نفسها وقوانينها وارتباطاتها الخارجية، ما جعل التسليم يحظى باحترام القاهرة التي لم تمتنع شرق سوريا.

## تراخي دمشق يجبر الأكراد على السير قدماً في الاتفاق التركي الأميركي الملعوم

### قصد تنسحب من رأس العين تزامناً مع إخلاء القوات الأميركية لأكبر قواعدها



انسحاب تتجاوز تداعياته سوريا

وسبق وأن أعلنت دمشق خلال عملية الجيش التركي في عفرين العام الماضي عن نيتها التوجه لصد الهجوم الذي استهدف المدينة ذات الغالبية الكردية، بيد أنها تراجعت عن ذلك بسبب فيتو روسي.

وتقارب موسكو الصراع من زاوية مختلفة على دمشق وهذا واضح في محطات مختلفة، وقد تكون تراهن على لقاء القمة الذي سيجتمع الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان في موسكو الثلاثاء لترسيم حدود المنطقة الآمنة المزمعة، وكيفية إدارتها.

وقال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في مقابلة مع القناة السابعة بالتلفزيون التركي الأحد، إن محادثات طارئة بين أردوغان والرئيس بوتين ستجرى هذا الأسبوع.

وأضاف الوزير "سنبحث إخراج إرهابيي وحدات حماية الشعب من على حدودنا، خاصة في منبج وكوباني، مع الروس".

وكان أردوغان صرح السبت، أنه سيبحث أيضاً مع بوتين انتشار الجيش السوري في شمال سوريا قائلًا، إن الاثنين يتعين عليهما إيجاد حل للمسألة، لكنه قال "سنواصل تنفيذ خططنا" إذا لم يتم التوصل إلى حل.

جاء ذلك بالتزامن مع تصريحات وزارة الخارجية الروسية بأن مسؤولين روس تحدثوا مع الأسد الجمعة بشأن الحاجة إلى تخفيف التصعيد في شمال شرق سوريا.

السوري. وفي 9 أكتوبر، أطلق الجيش التركي، بمشاركة ما يطلق عليه "الجيش الوطني السوري"، عملية "نبع السلام" في منطقة شرق نهر الفرات شمالي سوريا، تحت عنوان تطهير المنطقة من وحدات حماية الشعب الكردي التي صنفتها أنقرة تنظيماً إرهابياً على اعتبارها امتداداً لحزب العمال الكردستاني الذي يخوض صراعاً مع الدولة التركية منذ عقود.

وجاء الهجوم التركي بعد انسحاب وحدات أميركية من المنطقة الحدودية، ما اعتبر ضوياً أخضر أميركياً لانقراض للقيام بعملية، وهو ما قوبل بموجة تنديد دولي واسع.

وهناك شعور كردي بخذلان أميركي، خاصة وأن الأكراد لطالما شككوا للولايات المتحدة ركيزة أساسية في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية. ويرى مراقبون أنه رغم حالة المرارة بيد أنه لم يكن لديهم الخيار سوى القبول بالاتفاق الذي توصلت إليه واشنطن مع أنقرة الخميس الماضي، خاصة وأن دمشق وموسكو لم تبديا في واقع الأمر جدية في تنفيذ اتفاق جرى التوصل إليه مع الأكراد للتصدي للهجوم التركي، واقتصر الجيش السوري على استعادة السيطرة على بعض المناطق مع استرجاعه لحقول الغاز والنفط شرقي دير الزور.

وأبدى الأكراد خيبة أمل من طريقة تعاطي النظام السوري، وإن لغتوا إلى أن تراخي دمشق قد يكون لغيب التوافق مع روسيا، "وإن هناك شيئاً لا يعلمونه خلف هذا الأمر".

لخمس أيام تنتهي مساء الثلاثاء، تمهد لانسحاب قوات سوريا الديمقراطية من منطقة بعمق 32 كيلومتراً لم يحدد طولها، لفائدة الجيش التركي الذي يقول إنه سيجولها لمنطقة آمنة، فيما يرى كثيرون أن هذا التعبير يحوي مغالطة كبيرة لأنها ستكون في واقع الأمر منطقة محتلة.

ومن المفترض، وفق الاتفاق، أن تتوقف العملية العسكرية التركية "نهائياً ما إن يتم إنجاز هذا الانسحاب". ولا يخفى أن هناك حالة انقسام كردية حيال الاتفاق التركي الأميركي، حيث تعتبر قوى سياسية ومدنية أن الاتفاق لا يشكل فقط ضربة قاصمة لكل المنجزات التي راكمها الأكراد على مدى السنوات الماضية، بل أنه سيقرب القضية الكردية، وسيحوّل أراضيه التاريخية لما يشبه قبرص شمالية جديدة تحت السيطرة التركية.

وحذر الرئيس المشترك لجمعية المجتمع الكردستاني (كجك)، جميل بايق من أن تركيا تريد ترحيل الأكراد من الجانبين السوري والتركي، لكي تفصل بين قسمي كردستان جغرافياً، ودعا سكان المنطقة إلى عدم إخلاء ديارهم لأن "إخلاء المنطقة يخدم السياسة التركية".

وأضاف بايق في تصريحات لوكالة "روداو" أن تركيا تهاجم بكل ما أوتيت من قوة مكاسب الأكراد في كردستان سوريا وتريد أن تخلي المنطقة وتصنع سوريا على هواها، وتثبت فيها الفصائل المسلحة التي تسميها بالجيش الوطني

أكراد سوريا لا يملكون ترف الخيار سوى الانصياع إلى الاتفاق التركي الأميركي، في ظل ضبابية الموقف الروسي الذي وإن أعطى بداية ضوء أخضر للجيش السوري للتقدم في بعض المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، إلا أنه سرعان ما فرمل هذا التحرك بانتظار ما ستسفر عنه المباحثات مع تركيا هذا الأسبوع.

دمشق - انسحبت قوات سوريا الديمقراطية الأصد، بشكل كامل من مدينة رأس العين الحدودية، بالتزامن مع إخلاء القوات الأميركية لأكبر قواعدها العسكرية الموجودة على بعد نحو ثلاثين كيلومتراً جنوب مدينة كوباني (عين العرب) شمال سوريا، حيث تعززت تركيا إقامة منطقة آمنة بموجب الاتفاق التركي الأميركي الذي تم التوصل إليه لإنهاء الحرب التي أعلنتها أنقرة قبل نحو أسبوعين تحت عنوان "نبع السلام".

وأعلنت قوات سوريا الديمقراطية في بيان انسحاب كافة مقاتليها من المدينة. وكانت وزارة الدفاع التركية قد كشفت في وقت سابق أن "قافلة تضم نحو 55 عربة دخلت رأس العين، فيما غادرت قافلة من 86 عربة باتجاه تل تمر"، ووزعت الوزارة صوراً للعلمية.

وأكد المرصد السوري لحقوق الإنسان بدوره انسحاب القوات التي يشكل المقاتلون الأكراد غالبيتها العظمى، من المدينة المحاصرة.

وقال المرصد، الذي يتخذ من بريطانيا مقراً له، أن نحو 500 مقاتل من قوات سورية الديمقراطية انسحبوا بشكل كامل من رأس العين، بعد نقل جثث القتلى والجرحى من البلدة، في وقت سابق.



جميل بايق

تركيا تريد أن تخلي المنطقة وتصنع سوريا على هواها

وكانت قوات سوريا الديمقراطية قد أكدت السبت أنه بمجرد السماح لمقاتليها بمغادرة رأس العين (ساراييه كانييه)، ستسحب قواتها من منطقة تمتد بين رأس العين وتل أبيض بطول 120 كيلومتراً، على خلاف ما تصر عليه أنقرة وهو انسحاب تلك القوات من منطقة بطول 440 كيلومتراً تصل الحدود العراقية.

وجرى الأسبوع الماضي التوصل إلى اتفاق تركي أميركي يقضي بهدنة

## الانتخابات العامة حل اضطراري لحركتي فتح وحماس المأزومتين

فتح وحماس، بل أيضاً بإسرائيل، التي من المرجح أن تعتمد إلى منع إجراء الاستحقاق شرق القدس الذي تعتبره جزءاً من أراضيها، وسبق وأن عرقلت السلطات الإسرائيلية وصول الناخبين إلى مراكز الاقتراع في مدينة القدس، ولم يتمكّن معظم من يحق لهم الاقتراع من الوصول إلى تلك المراكز. ويتوقع أن تتسدد تل أبيب أكثر في هذه النقطة، في ظل الدعم الأميركي الذي أقر في العام 2017 القدس (بتسقيها الشرقي والغربي) عاصمة لإسرائيل ما أثار غضباً فلسطينياً وتنديداً عربياً ودولياً.

وكان الرئيس الفلسطيني قد أعلن في خطابه بالجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر عن انتخابات عامة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك القدس. ويعتقد المحللون أن الاقتراع على إجراء الانتخابات في الضفة وغزة، سيعني اعترافاً بالوضع الذي رسمته إسرائيل، وهذه معضلة حقيقية، دون تجاهل ما قد تعتمد إليه تل أبيب من عرقلة الإجراءات اللوجستية في ما يتعلق بالانتخابات في المنطقتين، هذا إذا تم الأخذ بالاعتبار معالجة تباين المواقف الحسواسية والفتحواوية.

الفلسطينية، الأحد، عن إرسال وفد لها إلى قطاع غزة، منتصف الأسبوع المقبل، لبحث الانتخابات العامة مع حركة حماس والفصائل الأخرى.

وأضاف المدير التنفيذي للجنة، هشام كحيل، أن الوفد المكون من رئيس اللجنة حنا ناصر، والإدارة التنفيذية وأعضاء اللجنة بغزة، يصل غزة الإثنين، لبحث الانتخابات العامة، التشريعية وتبنيها الرئيسية. وذكر أن حركة حماس رحبت بزيارة الوفد إلى قطاع غزة.

ومؤخراً، كلف الرئيس الفلسطيني محمود عباس، رئيس اللجنة ناصر، باستئناف الاتصالات وبشكل فوري مع الفصائل والجهات المعنية، من أجل التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية على أن تتبناها بعد بضعة أشهر الانتخابات الرئيسية.

وعقدت آخر انتخابات رئاسية في العام 2005، بينما أجريت آخر انتخابات تشريعية في العام 2006، وكان انجر عن الاستحقاق الأخير انقسام الصف الفلسطيني، وسطوة حماس بقوة السلاح على غزة.

ومشكلة إجراء انتخابات فلسطينية ليست فقط مرتبطة بتباين مواقف حركتي

ويذهب المتفائلون إلى أن الوضعين الداخلي والإقليمي لا يعطيان فتح أو حماس ترف المناورة والخيار في عدم السير قدماً في الاستحقاق وأن ما يجري حالياً من تباين يندرج في سياق مساعي كل طرف لتحقيق مكاسب يدخل بها الانتخابات في وضع أكثر أريحية. وأعلنت لجنة الانتخابات المركزية

الاستحقاق، فالأخيرة تصر على ضرورة تزامن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية معاً في غياب نقتها بعباس، فيما تطلب فتح بإجراء التشريعية قبل الرئيسية. وهذا الخلاف لا يزال قائماً حتى اللحظة بين الطرفين وسط جهود مصرية خاصة تحاول إحداث اختراق في موقف كليهما.



بخطى مترددة صوب الانتخابات

أولويات دول المنطقة نتيجة الأزمات المتفجرة في العديد من الأقطار، وانحسار الموارد المالية من أزمة عباس. أما حركة حماس فهي تعاني منذ سنوات عزلة كبيرة، وهناك حالة غضب متنام من سياستها في إدارة القطاع الذي يشهد اختناقاً اقتصادياً واجتماعياً تخشى من انفجاره في وجهها.

وتعتبر أوساط سياسية فلسطينية أن إعلان الرئيس محمود عباس عن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية قد يكون المخرج لكلا الطرفين المأزومين، وإن كان ذلك لا يعني أنه ليست هناك محاذير كان يكرس الاستحقاق حالة الانقسام الفلسطيني ويجذر الكتلونات الجغرافية القائمة (الضفة وغزة)، في ظل عدم التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة، رغم المحاولات الداخلية والإقليمية التي جرت على مدى السنوات الماضية.

وتلقت الأوساط إلى أن هناك مخاوف من أن تكون الدعوات إلى إجراء انتخابات مجرد دعاية سياسية واستعراض وهمي للهرب إلى الأمام حيث سبق وأن جرى في السابق الحديث عن إجراء انتخابات، لكن سرعان من خبا في ظل تباين موقفي حركتي فتح وحماس من كيفية إجراء